القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل

تاريخ تسلم البحث: 2005/6/1م   تاريخ قبوله للنشر: 2005/12/5م

لشتكمسكخدعب* مطلى لشت اكة**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على دور القوى الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل، حيث استندت الدراسة على فرضية مفادها أن القوى الدينية تلعب دوراً فاعلاً ومميّزاً في بناء الدولة الصهيونية ورسم الحياة السياسية في إسرائيل. كما أن الدراسة اعتمدت المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون، حيث تناولت مختلف مراحل تطور دور القوى الدينية في الحياة السياسية، ومدى تأثيرها في صانع القرار السياسي في إسرائيل.

وتظهر هذه الدراسة دور القوى الدينية قبل قيام الدولة وبعد قيام الدولة الصهيونية من خلال ثلاثة عوامل رئيسة: الأول يتناول تعريف مفهوم القوى الدينية ودورها في بناء الدولة الصهيونية، بحيث كان للقوى الدينية في إسرائيل دورٌ فاعل وكبير في تحديد ملامح العلاقة القائمة ما بين الدين والدولة، من خلال تسخير القوى الدينية لطاقاتها وجهودها وإرثها العقدي لمحاولة بناء دولة إسرائيل على أسس دينية، والثاني يُناقش إشكالية العلاقة بين الدين والصهيونية والدولة، والثالث يبيّن دور القوى الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل من خلال مشاركتها وتمثيلها في مختلف المؤسسات الإسرائيلية، مثل الحكومة والبرلمان والمؤسسة العسكرية وغيرها. وأخيرا يمكن القول بأن نفوذ القوى الدينية قد تعاظم في الفترة الأخير ولكن هذه العملية مرتبطة بجملة متغيرات محلية ودولية تؤثر فيها وتؤكد قدسيّة العلاقة بين الله والشعب اليهودي.

Abstract

This study aims at investigating the role of the religious powers in the political situation in Israel. The study-based on historical and content analysis approaches - also showed the role of the religious power pre and post the Zionist state through three major factors: Firstly defining the concern of the

* أستاذ مساعد، مدير مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك.

** أستاذ، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

religion powers and their role in establishing the Zionist state to the extent that the religious power have shaped the features that governed the relationship between religion and state. Secondly discussing the problematic relationship among religion Zionism and the state. Thirdly signifying the role of the religious power in the political life in Israel through participation and representation in the different Israeli establishments;i.e government, parliament and the military establishment…etc.. The study concluded that the religious power played a distinctive and effective role in establishing the Zionist state which is based on religious beliefs focusing on the sacred relationship between God and the Jewish people.

مقدمة:

تعد القوى الدينية من أهم القوى السياسية الفاعلة على صعيد المجتمع الإسرائيلي والحياة السياسية، وقد مارست هذه القوى دوراً محوريا في بناء الدولة ورسم سياستها الداخلية والخارجية، وانطلاقا من ذلك تأتي هذه الدراسة لبيان طبيعة هذه القوى والتعريف بأيديولوجياتها وتنظيماتها وعلاقاتها مع القوى الأخرى. ورصد دورها على صعيد صنع القرارات السياسية في المراحل المختلفة من حياة المجتمع الإسرائيلي، في محاولة لاستشراف آفاق المستقبل للدور الذي يمكن أن تقوم به هذه التيارات في النظام السياسي الإسرائيلي.

وبناءً على ذلك قسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول من الدراسة التعريف بالقوى الدينية في إسرائيل، ثم يناقش الجزء الثاني إشكالية العلاقة بين الدين والصهيونية والدولة، وأخيراً دور القوى الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل من خلال التمثيل والمشاركة في مؤسسات الدولة، وسوف تستكمل هذه الدراسة بدراسة أخرى عن دور الأحزاب الدينية في مجال السياسة الخارجية.

أهميّة الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بيان أثر العامل الديني في بناء الدولة الصهيونية، ورسم الحياة السياسية في إسرائيل، وذلك برصد ومتابعة دور القوى الدينية في الحياة السياسية في

إسرائيل من خلال مشاركتها في مؤسسات الدولة أو المساهمة في صنع القرارات، وتحليل أسباب قوتها وضعفها في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرّف على مفهوم القوى الدينية ودورها في بناء الدولة الصهيونية.
- التعرّف على دور القوى الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل.
- التعرّف على إشكالية العلاقة بين الدين والصهيونية والدولة.

تحديد مشكلة الدراسة:

لقد تم تحديد مشكلة الدراسة بثلاثة محدّدات:

- **التحديد الموضوعي:** دراسة القوى الدينية بما فيها من أحزاب وحركات ومنظمات مختلفة في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية وبناء الدولة الصهيونية.
- **التحديد المكاني:** ينحصر مكان الدراسة في دولة إسرائيل كون الظاهرة المرصودة موضوع البحث تعتبر جزءا من مؤسسات دولة إسرائيل.
- **التحديد الزماني:** تكمن الفترة الزمنية للدراسة منذ قيام دولة إسرائيل وحتى الآن (1948-2005م).

فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى فرضية مفادها "أن القوى الدينية تلعب دوراً مميزاً وفاعلاً في بناء الدولة الصهيونية ورسم الحياة السياسية في إسرائيل".

أسئلة الدراسة:

1- هل القوى الدينية قوى سياسية فاعلة في المجتمع الإسرائيلي والحياة السياسية؟.

2- هل القوى الدينية تمارس دوراً محورياً في بناء الدولة ورسم سياستها الداخلية؟.

3- هل سلوك القوى الدينية في العمل السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً مع الديانة اليهودية والتي تنبع منها قيم وعقائد هذه القوى؟.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي أساساً كون الظاهرة المرصودة تعالج مراحل تطور دور القوى الدينية في الحياة السياسية وبناء الدولة الصهيونية منذ قيام دولة إسرائيل وحتى الآن، كما لجأت الدراسة إلى منهج تحليل المضمون وذلك برصد ومتابعة وتحليل مواقف هذه القوى من خلال برامجها الانتخابية ومواثيقها.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تعرضت لموضوع الأحزاب والقوى الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نذكر منها:

1. مراجع عامة تعرضت للنظام السياسي الإسرائيلي، وتعرضت جزئياً للأحزاب الإسرائيلية والأحزاب الدينية، مثل:

أ- فوزي طايل، نظام الحكم في إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1990م.

ب-نافذ أبو حسنة، الأحزاب الصهيونية في 100 عام، معهد الدراسات السياسية، إسلام أباد 1997م.

ج- د.عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1999م.

2. دراسات تعرضت للأحزاب والقوى الدينية، ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل، مثل:

أ) عبدالسلام الخوالدة، الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل، رسالة ماجستير،

جامعة آل البيت، المفرق،2000م.

ب) عبد الفتاح الماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي القاهرة، 1999م.

ج) يائير شيلغ، المتدينون الجدد، ترجمة سعيد عياش، مدار للنشر، رام الله، 2002م.

د) رشاد الشامي، القوى الدينية في إسرائيل، المجلس الوطني لثقافة، الكويت، 1994م.

ه) صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، رابطة الجامعيين، الخليل 1990م.

و) عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة، في إسرائيل، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، عمان 1996م.

ز) أيان لوستك، الأصولية اليهودية في إسرائيل، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999م.

3. هناك عدة دراسات أجنبية، من أهمها:

أ) دراسة أيان بابي (Iian Pappe) بعنوان مفترق الطرق بين الديمقراطية المدنية والتعصب الديني ,Iian Pappe, Israel At Crossroads between civic Democracy and Jewish Zealotocracy, Journal of Palestine studies, Vol. XXXIX، No.3 spring 2000.

ب) لورا زاريمبسكي (Zarembski, Laura) بعنوان اليمين الديني الإسرائيلي ليس حجر عثرة، منشورات مجلة الشرق الأوسط كورتلري Zarembski, Laura S., Israel's Religious Right Not a Monolith, Middle East Quarterly, Vol. V11, No2, June, 2000.

ج) سامي شتريت (Chetrit, Sami) سياسة المزراحي في إسرائيل بين التكامل والبديل، منشورات مجلة الدراسات الفلسطينية Sami Chetrit, Mizrachi Politics in Israel: Between Integration and Alternative Journal of Palestine Studies, Vol. XXIX، No.4، Summer 2000.

د) صموئيل ساندلر (Sandler) وآخرون، الانقسام الديني العلماني في السياسة الإسرائيلية،

منشورات مجلة سياسة الشرق الأوسط -Sandler, Shamuel, etal, The Religious-Secular Divide in Israel Polities, Middle East Policy, Vol.V1. No.4, June, 1999.

ويلاحظ على هذه الدراسات السابقة مايلي:

أن معظم الدراسات السابقة ركزت على دور الأحزاب في الحياة السياسية وخاصة في مجال الانتخابات والتمثيل في الكنيست والحكومة، وقليل منها ما تعرض لدور القوى الدينية الأخرى غير الأحزاب، مثل المنظمات والحركات الدينية الأخرى والمؤسسات الدينية الحكومية، ولم تعط أهمية كبيرة لدور القوى الدينية في مجالات الحياة السياسية الأخرى، والذي ستحاول دراستنا تغطية هذا الجانب مثل دور القوى الدينية في مجال القضاء والمؤسسة العسكرية وصنع القرارات الداخلية. كما أن اغلب هذه الدراسات قديمة، حيث جرت تحولات جذرية وجوهرية معاصرة في دور القوى الدينية في إسرائيل بحاجة للمتابعة.

وقد اتسمت أغلب تلك الدراسات بالطابع الوصفي، والمتابعة التاريخية على حساب التحليل العلمي والموضوعي، وكثير منها أعطى أهمية لدور القوى الدينية في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، أكثر من اهتمامها بالدور الداخلي والسياسة الإسرائيلية الداخلية والتي هي موضوع دراستنا.

الجزء الأول: التعريف بالقوى الدينية في إسرائيل:

تعرّف القوى هنا بأنها الجماعات التي تملك القدرة على التأثير في سلوك الآخرين والتحكم في صنع القرارات. أما مفهوم القوى الدينية فيقصد به تلك الجماعات التي تتبنى أفكاراً وأيديولوجية دينية أو على علاقة مباشرة بالمؤسسة الدينية، وهي التي تسعى لإقامة مجتمع متدين ودولة دينية[1]. وبناءً على ذلك فإن مفهوم القوى الدينية في إسرائيل يشمل جميع التيارات والأحزاب والحركات الدينية سواء المنظمة أو غير المنظمة، وسواء أكانت داخل السلطة أم خارجها.

وفيما يتعلق بمفهوم الحياة السياسية فيقصد به المشاركة والتمثيل في مؤسسات الدولة، سواء على صعيد الحكومة أو الكنيست أو السلطة القضائية أو المؤسسة العسكرية وغيرها.

يشمل مفهوم القوى الدينية إجرائياً في إسرائيل عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية وأهمها:

1- دار الحاخامية: وهي مؤسسة شبه حكومية معترف بها من قبل الحكومة الإسرائيلية، وتمتد سلطتها إلى نواحٍ عديدة من حياة السكان اليهود.

ويتكون مجلس الحاخامين من 10 أشخاص نصفهم من اليهود الشرقيين والنصف الآخر من اليهود الغربيين، ولكل مجموعة رئيس يسمى الحاخام الأكبر ويتم انتخابهم كل 5 سنوات وتمثل دار الحاخامية المحكمة العليا للاستئناف للقرارات الصادرة عن المحاكم الدينية[2].

وتتولى دار الحاخامية مسألة تقرير من هو اليهودي وبالتالي لها دور كبير في مجال تقرير حقوق المواطنة والجنسية بالإضافة إلى الأمور الدينية[3].

2- الأحزاب الدينية: ويمكن تقسيم هذه الأحزاب إلى[4]:

أ- أحزاب دينية صهيونية وأهمها الحزب الديني القومي (المفدال)، وبعض الأحزاب الأخرى التي انشقت عنه مثل حركة الوسط الديني (ميماد).

ب- الأحزاب الدينية الأصولية والتي يمثلها حزب رابطة إسرائيل (اغودات إسرائيل) وحزب عمال أغودات إسرائيل، وكذلك حزب شاس الذي يمثل اليهود الشرقيين*.

هذا بالإضافة إلى بعض الأحزاب الدينية التي نشأت مؤخراً في إسرائيل نتيجة انشقاقها عن الأحزاب القائمة أو تغيير اسمها مثل "يهودت هتوراة" حزب التوراة الموحد الذي تكون من حزبي أغودات إسرائيل وديغل هتوراة. وكذلك بعض الأحزاب الصغيرة مثل حركة متسادا "الحزب الصهيوني الديني" الذي تكون سنة 1984م، وكذلك حركة موراشة التي انشقت عن المفدال، وقد ظهرت هذه الحركة سنة 1984 نتيجة اندماج ثلاث حركات صغيرة الأولى برئاسة الحاخام حاييم دروكمان، والثانية حركة أوروت برئاسة حنان بورات والثالثة جماعة الحاخام يتسحاق ليفي من اليهود الشرقيين، وقد شاركت الحركة في حكومة

الائتلاف 1984م، ثم حلت بعد ذلك وقد اتسمت مواقفها بالتشدد والاقتراب من معسكر اليمين[5].

3- الحركات الدينية:

هي حركات تعتمد على الأنصار والمؤيدين أكثر من التنظيم الدقيق، وقد نشأت نتيجة الالتفاف حول بعض القيادات والأفكار، ولكنها لم تتبلور إلى أحزاب ولم تقدم مرشحين للانتخابات.

وتتبنى هذه الحركات جميعاً أهدافاً ذات طابع ديني، وتضم في عضويتها مجموعة الأفراد المتمسكين بالتقاليد اليهودية، وتدعو إلى تهويد الدولة، وغالباً ما تلجأ إلى إثارة الرأي العام من خلال أعمال العنف والاحتجاج التي تمارسها لتحقيق أهدافها، وهي تملك حرية أوسع في إظهار مواقف متطرفة لا تجرؤ الأحزاب عليها بسبب وضعها الرسمي ومن أهم هذه الحركات[6]:

أ- حركة غوش امونيم: التي ينتشر أعضاؤها في المستوطنات في الضفة الغربية، وقد تبنت هذه الحركة أسلوباً متطرفاً، من خلال استخدام العنف والقوة ضد العرب، وتطالب بتوسيع الاستيطان والسيطرة على كل أرض إسرائيل التاريخية[7].

ب- حركة كاخ وكهانا حي: أسسها الحاخام مئيركهاناة الذي ترأس عصبة الدفاع اليهودي في أمريكا وتتكون القاعدة لهذه الحركة من الشرائح الفقيرة وقليلة التعليم، ويسكن معظم أنصار هذه الحركة في مستوطنة كريات أربع قرب الخليل، وقد شكلت الحركة منظمات سرية للاغتيالات، مما جعل المحكمة العليا في إسرائيل تحظر نشاط هذه الحركة، وبعد اغتيال زعيمها في نيويورك سنة 1990م تولى ابنه تأسيس منظمة "كهانا حي" والتي ينتمي إليها باروخ غولد شتاين الذي ارتكب مجزرة الخليل، وتبدي الحركتان كرهاً شديداً للعرب وتطالبان بطرد كل العرب من أرض إسرائيل التاريخية[8].

ج- حركة ناطوري كارتا: (حراس المدينة): وهي جماعة يهودية تقليدية يقيم معظم أفرادها

في حي ميشيرم في القدس، وتمثل هذه الجماعة أقلية منعزلة داخل المجتمع الإسرائيلي وترفض الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل باعتبارهما ملحدتين وتمثلان عصياناً للرب الذي ينهى اليهود عن إقامة دولة لهم في فلسطين قبل ظهور المسيح المنتظر، وهي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وتختلف عن بقية الحركات الدينية اليهودية(9).

4- مؤسسات التعليم اليهودي:

تتوزع مؤسسات التعليم الديني بين(10):

أ- تعليم ديني حكومي أشرف عليه حزب المفدال، وكانت منظمة "بن عكيفا" من أوائل المنظمات التعليمية في هذا المجال، بالإضافة إلى منظمة شباب المزراحي "نوعم"، وبعد قيام إسرائيل سنة 1948م أنشأ التيار العمالي تعليماً دينياً منافساً، وبعد إقرار قانون التعليم سنة 1953م تم إقرار استقلالية جهاز التعليم الحكومي الديني، ويقوم بإدارته مجلس التعليم الحكومي الديني الذي يتمتع بصلاحيات واسعة.

ب- تعليم ديني أصولي يتبع الأحزاب الدينية الأصولية مثل أغودات إسرائيل.

وقد اعترفت الحكومة بهذا التعليم وقامت بتمويله وتجدر الإشارة هنا إلى أن قسماً كبيراً من طلاب التعليم الديني يدرسون في مدارس داخلية مما يرفع تكاليف تعليمهم، وبالإضافة إلى المدارس الدينية، هناك أكثر من (41) جمعية دينية أصولية تقدم دروساً دينية خارج الإطار الرسمي للتعليم، وتموّل الصرف على تعليم التراث اليهودي للمهاجرين الجدد، وأقامت حركة شاس مدارس خاصة بها لتعليم اليهود الشرقيين.

ومن أشهر المنظمات التعليمية الأصولية حركة أباد، التي بدأت تؤكد دورها التعليمي اللاحزبي، لكنها مؤخراً بدأت تدخل في الصراع الأيديولوجي والسياسي لصالح اليمين المتطرف(11).

ويأتي التمويل الأساسي للمدارس الدينية "يشيفوت" من وزارة الأديان ووزارة الرفاه الاجتماعي، وأخيراً مع تنامي قوة الأحزاب الدينية دخلت وزارة المعارف لتصبح المموّل الرئيسي لهذه المدارس(12).

إن وجود هذه المدارس يؤكد فشل المؤسسة الحكومية باعتماد تعليم رسمي لجميع السكان، وجعل المدارس الدينية الرسمية والأصولية تحافظ على قوّتها(13).

بالإضافة إلى هذه القوى يشمل مفهوم القوى الدينية حركات الشباب مثل: بني عكيفا وحركات الاستيطان الدينية من الكيبوتز والموشاف ومن أهمها حركة أمناه الذراع الاستيطانية لحركة غوش أمونيم والتي تنشر مستوطناتها في الضفة الغربية، وتأوي المتطرفين اليهود مثل مستوطنة كريات أربع وكفار تبواح.

التوجهات الرئيسة للقوى الدينية:

تعبر القوى الدينية في إسرائيل عن الجماعات اليهودية المتدينة، حيث يشكل القانون اليهودي والتعاليم التوراتية المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات في حياتهم، وهم يشكلون حوالي 12.5% من السكان في إسرائيل. وهناك حوالي 24% من اليهود في إسرائيل يصنفون أنفسهم على أنهم يهود متدينون(14).

ويشير سلوك القوى الدينية إلى وجود نمط من العمل السياسي الذي يتسم بعلاقة وثيقة ومباشرة مع الديانة اليهودية والتي تنبع منها قيم وعقائد هذه القوى، بشكل يجعل منها الموجه الأساسي لسلوك هذه القوى ومجالاً لنشاطها، وهي تسعى لإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية شاملة وتعمل على إعادة بناء المجتمع والدولة(15).

وتنقسم هذه القوى إلى تيّارين رئيسين هما(16).

الأول: الصهاينة المتدينون الذين يعطون ولاءهم للدولة ويشاركون في مؤسساتها وفي الجيش الإسرائيلي على أساس المعتقدات الدينية، ويعتقدون أن الدولة اليهودية الحديثة هي انعكاس لاستمرار الميثاق بين الله والشعب اليهودي. ويمثل هذا التيار $\frac{2}{3}$ التيارات الدينية وحوالي 8% من السكان.

الثاني: اليهودية الأصولية "الحريديم" وهم الذين يرفضون الدولة ويقولون بأنها غير دينية. ولا يخدمون في القوات المسلحة ويطالبون بإعفاءات دينية للاستمرار في دراساتهم وتدريس

التوراة، وهم يمثلون $\frac{1}{3}$ التيارات الدينية، وحوالي 4.5% من السكان.

ويمارس التيار الأصولي نمطا من العمل السياسي الذي يتسم بعلاقة وثيقة ومباشرة بين عقائد المرء الأساسية، وبين السلوك السياسي المصمم على تحقيق تغير جذري في المجتمع والميل إلى عدم المساومة(17).

وينقسم المجمع الأصولي "الحريدي" بين مجموعتين رئيسيتين هما الحسيدية واللتوانية. أما الحسيدية فهي حركة تعود جذورها إلى الحاخام يسرئيل شمطوف، الذي أكد أهمية وأولوية الصلاة والعبادة على مبدأ الدراسة والثقافة المتعمقتين في التوراة.

أما اللتوانية فتعود في أصولها إلى النخب التوراتية لعالم الحاخامات في أوروبا الشرقية، وخاصة في ليتوانيا التي سمّوا باسمها.

ويلاحظ المتتبع للانقسام بين المجموعتين الحسيدية والليتوانية بأن الانفصال بينهما ما زال مستمراً، حيث لكل جماعة مؤسسات تعليمية خاصة بها، وهناك تشجيع لزواج الأبناء داخل إطار المجموعة نفسها، ولا زال أعضاء المجموعة اللتوانية يشددون على أهمية التعليم والمعرفة الدينية، أما أعضاء المجموعة الحسيدية فيركّزون على أهمية خروج الشباب للعمل وكسب الرزق، وحياتهم منظمة على أساس طائفي، حيث لكل جماعة كنسها ومدارسها ومؤسساتها بصورة مستقلة عن الجماعات الحسيدية الأخرى.

وقد امتد الخلاف بين المجموعتين الحسيدية والليتوانية إلى الاختلاف في أنماط السلوك والحياة، فأعضاء الحركة اللتوانية يلبسون بدلات عصرية ويميلون إلى تقبل حياة الرفاهية واغتنام ملذات الحياة العصرية، بينما أعضاء الحسيدية فيحافظون على اللباس التقليدي معاطف سوداء طويلة وخصلات شعر متدلية، وغالباً ما يتجهون إلى الأعمال البسيطة، مما جعل أوضاعهم الاقتصادية صعبة(18).

الجزء الثاني: الدين والصهيونية والدولة:

تحاول الدراسة فيما يلي رصد علاقة الدين اليهودي بالحركة الصهيونية، ثم بعد ذلك علاقة الدين اليهودي بالدولة الإسرائيلية ومؤسساتها.

الدين والصهيونية:

سنبدأ أولا باستعراض موجز لطبيعة الديانة اليهودية ثم بيان علاقتها بالصهيونية، ومدى مشاركة التيارات الدينية في الصهيونية.

تقوم الديانة اليهودية على مجموعة من الأسس العامة التي تميزها من بقية الديانات السماوية وغير السماوية نذكر منها[19]:

1- تتميز اليهودية بالذاتية والخصوصية: تتمثل هذه الخاصية بالتصور اليهودي للخالق فهو إله واحد، ولكنه مقصور على اليهود دون سواهم، أما الاغيار (الغوييم) بقية الشعوب فلها آلهتها، وهي تتكلم عن " شعب الله المختار" ليكون محط عناية الله الخاصة، وهو مرتبط بأرض خاصة تشكل مركز العالم وهي "أرض الميعاد".

2- تربط الديانة اليهودية بين مفهوم الدين والقومية: فالدين اليهودي دين شعب معين مرتبط بإرث عرقي وحضاري، فالمقدس في الدين اليهودي قومي، والقومي هو المقدس، لذلك لا يعتبر اليهود أنفسهم جماعة دينية فحسب، وإنما جماعة قومية لها لغتها الخاصة وتراثها الديني القومي، ولذلك فالديانة اليهودية ديانة خلقت لبني إسرائيل فقط ولا يوجد فيها تبشير أو نشر للديانة.

3- تتميز الديانة اليهودية بتعدد الأنبياء، فتقاليد النبوة مفتوحة لكل أفراد الشعب اليهودي وفي كل زمان ومكان، وأن الله يحل في الأمة، وأن الأمة امتداد للآلهة على الأرض، لذلك يربط اليهود بين أنبيائهم وملوكهم ويعدون جميع ملوكهم مقدسين، وهم يؤمنون بعودة المسيح الذي سيأتي في نهاية التاريخ لتحقيق الخلاصة اليهودية.

4- تعطي اليهودية أهمية رئيسية للتقاليد اليهودية والطقوس الدينية التي تميز اليهود من غيرهم، وجاءت لعزل اليهود عن غيرهم من خلال الشعائر والطقوس الدينية وليس عن طريق الإيمان والوعي الديني، لذلك تظهر هذه الديانة في الاحتفالات والأعياد وفي المناسبات الدينية. وتظهر هذه الطقوس الدينية بوضوح لدى الطوائف الأصولية الحريديم التي تؤمن بأن لليهود أكثر من 600 فريضة واجبة، مما يجعل اليهودية ديناً ونظام حياة[20].

إن أي تحليل للتعاليم الدينية اليهودية من خلال التوراة والتلمود لابد وأن يقود إلى أربعة عناصر فكرية تكون الإطار العام للديانة اليهودية[21].

الأول: صهيون أي أرض إسرائيل وأرض الميعاد.

الثاني: بنو إسرائيل أي شعب الله المختار.

الثالث: التوراة التي تمثل الدعوة الفكرية.

الرابع: مجموعة من التقاليد والأعراف التي تمثل نمطا للسلوك اليهودي.

وتفرض الديانة اليهودية التلازم والتلاحم بين هذه العناصر الأربعة ولا معنى لأي من هذه العناصر مستقلا عن الآخر، فهي تفرض علاقة بين الوطن اليهودي والشعب اليهودي، وبين هذا الشعب والتعاليم الواردة في التوراة، وكل يهودي خارج إسرائيل لم يحقق مثاليته وكل تعاليم لا تنبع من التوراة غير مقبولة، وهناك علاقة لا تنفصم بين الأرض والتوراة وبين التوراة والتقاليد اليهودية.

لقد ظهرت عبر التاريخ اليهودي مجموعة من الحركات والجماعات اليهودية التي تدعو إلى التمسك بالدين اليهودي والتقاليد اليهودية باعتبارها الحافظ لنقاء الشعب اليهودي واستمراريته، وتأكدت هذه المواقف في مؤتمرات الحاخامية وداخل المجتمعات اليهودية في العالم ومن خلال المدارس الفكرية والدينية لليهود.

وفيما يلي عرض موجز لأهم التيارات الدينية التي ظهرت بين الجماعات اليهودية وحتى ظهور الحركة الصهيونية[22].

1- ظهرت حركة قدرية انعزالية منذ 1516-1750م وهي تطالب بالاعتماد على المسيح المنتظر لتحقيق حلم العودة، وقد استندت هذه الحركة إلى آراء موسى بن ميمون 1135-1204م الذي يرى أن الله قادر على خلاص اليهودي وإعادة إقامة دولته وبناء الهيكل، وليس في استطاعة الإنسان احتساب زمان الخلاص ومكانه أو استعجاله، لذلك تبنت هذه الحركة دعوة اليهود للانصياع لإرادة إله بني إسرائيل من خلال تحكيم

نصوص التلموذ لتحقيق الوعد الإلهي بإنقاذ اليهود وإقامة مملكة بني إسرائيل، ويتوجب على اليهود الحفاظ على نقاء العنصر اليهودي لحين تحقيق الوعد الإلهي.

2- ظهرت حقبة التنوير اليهودية أو الهسكالاه وامتدت إلى حوالي مائة عام من 1780–1880م وقد رأس هذه الحركة موسى مندلسون، وهي تدعو إلى ضرورة اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية والتخلص من حياة الجيتو والاضطهاد الذي لحق باليهود.

3- ثم ظهرت الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر كحركة قومية لليهود تقوم على تمجيد الدين اليهودي، وتطالب بالاعتماد على قيادة بشرية لتحقيق الحلم اليهودي بالعودة إلى أرض الميعاد، وأبدت الصهيونية الأولى اهتمامات بالدعوات القومية لتسويق برنامجها والعمل على إنقاذ اليهود من الاضطهاد.

كما اعتمدت هذه الحركة على النصوص الدينية لإضفاء نوع من القدسية على أرض إسرائيل لجذب الجماهير اليهودية، واستندت إلى مجموعة من الفتاوى والآراء لعدد من الحاخامات والكتّاب اليهود من أمثال: يهودا القلعي وهيرش كاليشر وافراهام كوك، وموسى هيس صاحب كتاب روما والقدس وليوبنسكر صاحب كتاب التحرر الذاتي واحاهعام مؤسس جماعة أحباء صهيون الذين وضعوا الأساس العقيدي للصهيونية[23].

وقد ركز زعماء الحركة الصهيونية على الاهتمام بالدين والتراث اليهودي باعتبارها تمثل الجانب الروحي للصهيونية. وحتى هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية وبالرغم من كونه شخصية علمانية، فقد دعا إلى استخدام الدين كوسيلة لإنجاح المشروع الصهيوني[24].

وقد حدد المؤتمر الصهيوني الأول في بال سنة 1897 الهدف الصهيوني في إقامة وطن سياسي لليهود، يحقق البعث الروحي للحضارة والقومي لليهودية وذلك من خلال[25]:

1- تطوير الاستيطان الصهيوني داخل فلسطين وتنظيم عمليات هجرة جماعية لليهود إلى فلسطين.

2- تنظيم يهود العالم وربطهم بمؤسسات وتنظيمات صهيونية.

3- بث الروح القومية وإحياء الوعي القومي اليهودي بين يهود العالم.

4- اتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على تأييد الحكومات الأجنبية.

ولقد انقسمت حركة الجماعات اليهودية نحو الصهيونية بين ثلاثة تيارات رئيسة هي(26):

الأول: عارض الصهيونية باعتبارها سابقة لمجيء المسيح المنتظر وتجاوز على إرادة الله.

فقد رأى اليهود الإصلاحيون في تلك الفترة بأن تشتت اليهود في مختلف أرجاء العالم كان من إرادة الله، وأن أي محاولة لإعادة إقامة دولة يهودية ستكون مخالفة لإرادة الله ووعوده لليهود، كما أنها تهدد وضع اليهود وامتيازاتهم في بلدان إقامتهم.

الثاني: عارض اليهود الأصوليون الحركة الصهيونية وذلك لسببين هما(27):

أ- إن الغالبية الساحقة من قادة الصهيونية الأوائل كانوا من العلمانيين وأنهم منفصلون عن التقاليد اليهودية.

ب- يجب انتظار عودة المسيح المنتظر من أجل إعادة قيام الدولة اليهودية وتحقيق الخلاص اليهودي.

لكن بعض الحركات الأصولية أيدت الصهيونية باعتبارها مجهود إغاثة دنيوية لليهود يقوم على تعاظم الحاجة إلى ملاذ آمن، مع عدم الإيمان بمبادئها لأنها حركة علمانية.

الثالث: أيد الصهيونية وطالب بدعمها والمساهمة فيها لأنها تتواءم مع التعاليم اليهودية الداعية إلى عودة شعب الله المختار إلى أرض الميعاد. وقد تمثل هذا التيار في أفكار حزب كل من افراهام كوك (1865-1935م) الذي أسس سنة 1924م مدرسة مركازهاراف الدينية ودعا إلى أهمية أرض إسرائيل والاستيطان فيها بالنسبة للصهيونية والديانة اليهودية. وكذلك في أفكار الحاخام حاييم لانداد (1882-1928م) الذي ركز على أهمية العمل الصهيوني في بناء الأمة اليهودية، وتبعه في ذلك الحاخام مائير برايلان 1880-1949م والذي طالب بالتحالف بين المعبد والدولة وركز على أهمية التوراة لتحقيق وحدة الشعب اليهودي(28).

وكذلك في أفكار "حزب المزراحي" و"هبوعيل مزراحي" حيث مثلا الجناح الديني في الحركة الصهيونية.

وقد استخدمت القيادة العمالية للمجتمع اليهودي في فلسطين بقيادة بن غوريون هذا التيار كأداة لتحارب بواسطتها التدين اليهودي المعادي للحركة الصهيونية، ولتبرير شرعية الحركة الصهيونية كقيادة ليهود العالم[29].

ولقد ظهر في الفترة الأخيرة في إسرائيل تيار جديد يعرف بالصهيونية الحديثة أو مرحلة ما بعد الصهيونية، ويعرفون أحيانا بالمؤرخين الجدد، على أساس أن الصهيونية أدت مهمتها بقيام إسرائيل وترسخ وجودها، ويطالب هذا التيار بشكل عام بضرورة خروج إسرائيل من عزلتها والانفتاح على المحيط الذي تعيش فيه من خلال السلام وتقديم تنازلات، والانفتاح على القيم العالمية والاتجاه نحو الاقتصاد الحر، وكذلك يطالب بشيوع مبادئ المساواة والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان[30]، وبشكل عام يمكن القول بأن هذا التيار يتعارض بشكل أساسي مع القيم اليهودية والدين اليهودي سواء المتعلقة بالسكان أم الأرض وغيرها، ويعيد مسألة الهوية والعلاقة بين الدين والصهيونية والدولة إلى مرحلة جديدة من الصراع.

(ب) إشكالية الدين والدولة:

تشكل العلاقة بين الدين والدولة واحدة من أهم القضايا الأساسية التي واجهت إسرائيل منذ قيامها، حيث نظر قادة إسرائيل منذ وجودها إلى أنها تشكل الجسر الذي يربط الشعب اليهودي بالأرض، وأن حدود إسرائيل السياسية مستمدة مما جاء في التوراة، حيث يذكر الرب بأن حدود إسرائيل حيث تطأ أقدام جنود إسرائيل، وقد حاول قادة إسرائيل ربط دولة إسرائيل الحالية بالتاريخ اليهودي ويدعون إلى إعادة بناء الدولة اليهودية، وأن التقاليد السياسية السائدة في إسرائيل تستمد جذورها من الحضارة والتاريخ اليهودي، وأن إسرائيل تمثل وطن اليهود والمسؤولة عن الجماعات اليهودية أينما وجدت. مما أثار الجدل حول الاعتراف بوجود أمة إسرائيلية أو أن إسرائيل تمثل أمة يهودية منتشرة في أنحاء العالم[31].

وقد تم حسم هذه النظرة في وثيقة إعلان الدولة سنة 1948م إذ تحدثت وثيقة إعلان الدولة عن علاقة الشعب اليهودي بأرض إسرائيل التاريخية من النواحي التاريخية والثقافية والسياسية والروحية، وعن تجديد العلاقة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل التاريخية وعن جمع شتات اليهودي المستند إلى التراث اليهودي، والحديث عن الشعب اليهودي في المهجر (الدياسبورا)[32].

ونظراً لغياب دستور مكتوب في إسرائيل، تعد وثيقة إعلان الدولة مستندا تاريخيا وقانونيا يحدد شخصية الدولة وطابعها ومميزاتها العامة باعتبارها دولة يهودية.

وقد تم تجسيد العلاقة بين الدولة والدين اليهودي من خلال شعار الدولة ورموزها وعلمها، هذا بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالجنسية وقانون العودة وامتلاك الأراضي وغيرها، ومن خلال فلسفة التعليم والثقافة التي ترسخ قيم الثقافة اليهودية، والمحافظة على التراث اليهودي ونشره استنادا إلى المقولات الدينية والتقاليد اليهودية.

أما بخصوص العلاقة بين القوى السياسية والدينية في إسرائيل فقد اتسمت هذه العلاقة بموجات من المد والجزر نوجزها فيما يلي:

توصلت النخبة الحاكمة في إسرائيل إلى اتفاق عملي مؤقت (Status quo) مع القوى الدينية في إسرائيل، تم بواسطته المحافظة على الوضع السائد إلى حين قيام الدولة، وتضمن ذلك الاتفاق على النقاط التالية[33]:

- اعتبار يوم السبت عطلة رسمية للدولة.
- اعتماد طعام "الكوشير" المطابق للمواصفات الدينية في المطابخ الرسمية.
- الاعتراف بالتعليم الديني واعتباره مستقلاً.
- ضرورة انسجام قوانين الأحوال الشخصية مع الشريعة اليهودية "الهالاخاه".

وقد أقام هذا الاتفاق نوعاً من التوازن بين رغبات القوى الدينية والمؤسسة السياسية الحاكمة مما ساهم في احتواء المشكلة مؤقتا، وأدى إلى تأجيل اتخاذ قرار نهائي بصدد علاقة الدين بالدولة إلى أجل غير مسمى، وقد ساعد في الوصول إلى هذا الاتفاق

مجموعة من المتغيرات نذكر منها:

1- حالة الصراع العربي الإسرائيلي ووجود أخطار خارجية محدقة بالوجود اليهودي في فلسطين وعلى أمن الدولة ككل، مما استدعى التوحد وعدم إثارة المشكلة.

2- مشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والعمل على تحقيق أهدافها في تأكيد الطابع الديني للدولة من خلال العمل داخل الحكومة ومؤسسات الدولة.

وقد أثمرت الائتلافات الحكومية بين التيار العمالي والتيار الديني عن حصول القوى الدينية بقيادة المفدال على ضمانات بخصوص مكانة الدين في الدولة، والاحتفاظ بدور لرجال الدين اليهودي وإعطاء هذه القوى دوراً فعالا في المجالات الداخلية مقابل تنازلات من القوى الدينية للحكومات المتعاقبة في مجال صناعة السياسات الأمنية والخارجية والاقتصادية، وقد أدت هذه المقايضة إلى قبول القوى الدينية العمل التدريجي من خلال المؤسسة السياسية الحاكمة لتحقيق أهدافها في إقامة دولة يهودية على أساس تعاليم التوراة، واستمر هذا الوضع فيما بعد.

ولقد استطاعت القوى الدينية التي كانت شريكا في كل الحكومات الإسرائيلية تحقيق مجموعة من المطالب والأهداف بخصوص علاقة الدين بالدولة نذكر منها[34]:

1- معارضة وجود دستور مكتوب في إسرائيل.

2- تمكنت القوى الدينية بالإضافة إلى عوامل أخرى من الحيلولة دون وضع دستور مكتوب لإسرائيل بحجة أن إسرائيل لم تكتمل أراضيها وشعبها، ولهذا يجب عدم تقييد أجيال المهاجرين الجدد بدستور لم يشاركوا في وضعه، كما ادعت هذه القوى بأن التعاليم الدينية اليهودية كافية كأساس دستوري للدولة باعتبار إسرائيل دولة يهودية وهي البديل عن وجود دستور علماني يؤدي لشق الأمة وإنشاء وزارة الأديان التي غالبا ما يتولاها وزير من الأحزاب الدينية وهي المسؤولة عن إدارة الشؤون الدينية للطوائف اليهودية وغير اليهودية كافة.

3- الإقرار بوجود المحاكم الدينية التي تهتم بالأحوال الشخصية حسب القانون الديني

المبني على تعاليم الأرثوذكسية اليهودية فقط والذي يطبق على جميع اليهود من علمانيين ومتدينين وإصلاحيين وغيرهم.

4- الاعتراف بمجلس الحاخاميين الذي يبت في كل القضايا التي يدعي بأنها تتعلق بالدين ويتمتع هذا المجلس بتأييد ومساندة الدولة. ويتألف هذا المجلس من 10 حاخامات نصفهم من اليهود الغربيين والنصف الأخر من اليهود الشرقيين، ويتم انتخابهم كل 5 سنوات من قبل الجماعات الدينية، ويقع على رأس هذا المجلس منصب الحاخام الأكبر للدولة.

5- إقرار مجموعة من القوانين الدينية التي تتعلق بحرمة يوم السبت والأطعمة الحلال (الكوشير) وغيرها، والتزام الدولة بالتعاون مع الجهات الدينية بفرضها وإلزام السكان بها.

6- الحصول على نظام تعليمي يعترف بالمدارس الدينية والصرف عليها من ميزانية الدولة.

7- إقامة شبكة من المجالس الدينية المحلية خاصة في المستوطنات الدينية في المناطق المحتلة وتولي الحكومة الإنفاق عليها.

8- الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة من خلال تشريع التميز على أساس ديني لصالح اليهود في إسرائيل، وقد ظهر ذلك في بعض القوانين الإسرائيلية مثل قانون العودة لليهود وقانون الجنسية وقوانين الأراضي وغيرها.

9- استمرارية العمل على ربط إسرائيل بالجماعات اليهودية في الخارج، وأن حدود الدولة لا تقف عند الحدود الجغرافية، بل تمتد لتشمل بولايتها الجماعات اليهودية أينما وجدت اليهودية ويزيد الخلافات الداخلية فيها[35].

وفي الختام يمكن القول بأن القوى الدينية قد لعبت دورا فعالا في تهويد الدولة وجعلها دولة عنصرية يصعب تصنيفها كدولة ديمقراطية تلتزم بالمساواة وحقوق الإنسان، فهذه الدولة تشرع التمييز على أساس ديني وتعطي امتيازات تشريعية لليهود والقيم اليهودية،

وتعترف بمؤسسات ذات طابع عنصري مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي الذي يملك الأراضي ويستثني غير اليهود من ملكيتها. وأصدرت مجموعة من القوانين الأساسية التي تنم بصورة مباشرة عن روح عنصرية مثل قوانين العودة والجنسية وغيرها[36].

الجزء الثالث: موقف القوى الدينية من المشاركة في مؤسسات الدولة:

يمكن رصد ثلاثة تيارات دينية رئيسية داخل المجتمع الإسرائيلي بخصوص موقفهم من الدولة والمشاركة في مؤسساتها[37].

1- الأول: الصهيونية الدينية: يبدي هذا التيار استعداداً للاعتراف بشرعية الدولة استنادا إلى مقولات دينية، وقد ساهم هذا التيار داخل الحركة الصهيونية وفي النشاطات الاستيطانية والهجرة في مرحلة ما قبل الدولة.

يؤدي هذا التيار المشاركة في الحياة السياسية بفعالية مثل حركة مزراحي وهابوعي مزراحي اللذين شكلا حزب المفدال، وكذلك حزب ميماد الذي انشق عن حزب المفدال مؤخراً، وقد اختار هذا التيار التكيف مع الوضع القائم في إسرائيل التي اعتبروها هدية معجزة من الله، لذلك يجب المشاركة في بناء الدولة ودفعها نحو مستويات دينية وروحية أعلى، من خلال تقديم بنية تحتية دينية تدعم الدولة القائمة، وقد تحالف هذا التيار تاريخياً مع حزب العمل حتى سنة 1997م.

2- الثاني: اليهودية الأصولية (الحريديم) رفض هذا التيار في البداية الاعتراف بالدولة وتنكر لشرعيتها ولم يعترف بالحاخامية الرئيسية، لكنه عدل عن موقفه هذا فيما بعد وشارك في الحياة السياسية خوفاً من تحول الدول إلى العلمانية، وللاستفادة من الخدمات والامتيازات التي تقدمها الدولة، يمثل هذا التيار أحزاب: اغودات إسرائيل وديغل هتوراة وقد توحد الحزبان مؤخرا في حزب يهودت هتوراة وكذلك حزب شاس.

ولقد أبدت حركات الأصولية اليهودية تحفظا على العمل السياسي وأظهرت غلوا في التمسك بالشرائع والتقاليد اليهودية فيهم ولا ينخرطون انخراطا فاعلا في الحياة السياسية

وتدور حياتهم حول القيام بالفروض المنصوص عليها في الهالاخاه أي الشريعة اليهودية كما فسرها حاخاماتهم، مما أدى إلى انعزالها.

3- التيار الثالث: عارض هذا التيار قيام الدولة ويدعو إلى الانسحاب من الحياة السياسية حرصاً على نقاء الأرثوذكسية والتزاماً بتعاليم الهالاخاه، ويطالب هذا التيار بالتمسك بالقيم الدينية وانتظار المسيح لتخليص اليهود، وأن دولة إسرائيل هي تحدٍّ لإرادة الخالق، ويمثل هذا التيار جماعات هامشية في المجتمع الإسرائيلي. ويمثل هذا التيار حركة ناطوري كارتا والطائفة الحريدية وحركة حسيدي سطمار.

ولمتابعة دور القوى الدينية في مجال صنع القرار الداخلي والمساهمة في مؤسسات الدولة، سوف نناقش أولا دور الأحزاب السياسية في الحكومة والمؤسسات العسكرية ودورها في مجال القضاء، التمثيل داخل الكنيست.

المشاركة في الحكومات الإسرائيلية:

اتسمت الحياة السياسية في إسرائيل منذ نشأتها باستحالة تشكيل حزب واحد للحكومة بصورة منفردة، وذلك بسبب توازن القوى بين اليسار بقيادة الماباي واليمين بقيادة حيروت، وعجز أي من الحزبين الرئيسين عن تشكيل أغلبية برلمانية قادرة على منح الثقة للحكومة المشكلة، مما أظهر الحاجة للبحث عن شريك ثالث كي يضمن هذه الأغلبية (انظر الملحق رقم 1).

لذلك دعيت الأحزاب الدينية إلى المشاركة في كل الحكومات الإسرائيلية منذ سنة 1948م ونشأت منذ البداية علاقة تكافلية بين الأحزاب الدينية والعمالية[38].

فقد انضم حزبا الصهيونية الدينية مزراحي وهبوعيل مزراحي إلى الحكومة الإسرائيلية الأولى سنة 1948م بقيادة بن غوريون، واستمر الحزبان المشاركة في الائتلافات الحكومية حتى سنة 1956م، حيث اندمج الحزبان تحت اسم حزب المفدال (الحزب الديني القومي) الذي واصل الائتلاف مع الحكومة العمالية حتى سنة 1977م.

وفي الوقت نفسه انضم حزب اغودات إسرائيل إلى الحكومات الإسرائيلية الثلاث الأولى منذ 1948-1950م، لكنه عاد وانسحب من الحكومات الإسرائيلية منذ سنة 1950م إلى سنة 1977م بسبب معارضة مرجعه الديني مجلس كبار علماء التوراة المشاركة في الحكم وشغل مناصب وزارية، وعدم موافقة حزب الماباي على شروط الحزب، المتعلقة بالشؤون الدينية، مما جعله ينضم إلى المعارضة خلال هذه الفترة.

وقد ضمت الحكومات الإسرائيلية خلال هذه الفترة خليطاً من الأحزاب السياسية اليسارية مثل مابام والعمالية مثل ماباي والدينية، مما يضع علامات استفهام حول حقيقة الخلافات الإيديولوجية بين هذه الأحزاب وتصنيفاتها، ويظهر اتجاه براغماتي تميز به حزب المفدال.

وقد سيطرت الأحزاب الدينية خلال هذه الفترة على وزارة الأديان والداخلية والشؤون الاجتماعية، وتركت للأحزاب العمالية تقرير الشؤون الأمنية والخارجية والاقتصادية بشكل عام.

وقد استفادت الأحزاب العمالية من ائتلافها مع الأحزاب الدينية في الحكومة من تأكيد قيادتها للمجتمع اليهودي، والاستناد إلى قوى دينية تضمن الدعم الروحي لبرامجها.

وحين حصل الانقلاب اليميني سنة 1977م بسيطرة الليكود على الحكم لم يمانع حزب المفدال من الاشتراك في حكومة الليكود بقيادة مناحيم بيغن، وقد رافق ذلك تحول الأحزاب الدينية بشكل عام نحو اليمين، وظهور كتلة جديدة من الشباب داخل المفدال تطالب بتأييد توجهات الليكود العنصرية والتوسعية(39). وقد أدى ائتلاف الحزب مع الليكود إلى حصول انشقاقات بداخله وتراجع قوته الانتخابية.

وقد دخل حكومة الليكود حزب تامي (تقاليد إسرائيل) منذ سنة 1981-1982م بقيادة أبو حصيرة الذي عهد إليه بوزارة العمل والرفاه.

كما وافق حزب اغودات إسرائيل على الانضمام للائتلاف الحكومي سنة 1977م، وبقي مسانداً لحكومات الليكود حتى سنة 1992م، دون أن يمثل في الحكومة تماشياً مع

قرار مجلس كبار علماء التوراة بعدم السماح لزعمائه تولي المناصب السياسية، وقد ساعد انضمام اغودات إسرائيل إلى الائتلاف الحكومي على تسهيل مهمة الليكود في التخلص من سيطرة حزب المفدال على المؤسسات الدينية، وحصل حزب اغودات إسرائيل بالمقابل على إعفاء المدارس الدينية التابعة لمجلس كبار علماء التوراة من الخدمة العسكرية. كما استغل الحاخام مناحيم باروش منصبه كنائب لوزير العمل في حكمة الليكود لفرض أحكام الشريعة اليهودية في المجتمع مثل: وقف العمل والسفر في يوم السبت مما خلق أزمة داخلية وأثار قطاعات واسعة من العلمانيين داخل المجتمع.

وحين شكل إسحق رابين الحكومة سنة 1992م استبعد المفدال من الائتلاف الحكومي، وبالتالي فقد المفدال سيطرته على وزارة الأديان التي يحتفظ بها منذ سنة 1949م، واحتفظ رابين بهذه الوزارة وقام بتسيير دفتها من خلال نائب وزير من شاس.

شارك حزب ميماد في انتخابات سنة 1988م ولم يحصل على أي مقعد، وأحجم عن دخول الانتخابات اللاحقة حتى سنة 1999م، حيث دخل على قائمة إسرائيل واحدة مع حزبي العمل وغيشر وهو أقرب إلى وجهة نظر حزب العمل في نظرته للمؤسسات الدينية والسياسية الخارجية ويطالب بالمشاركة السياسية الواعية في بناء الدولة.

أما حركة شاس التي تشكلت سنة 1984م كممثلة للطائفة الشرقية فقد أبدت انفتاحاً واسعاً على الأحزاب العلمانية اليسارية واليمينية، وشاركت في حكومتي الوحدة الوطنية سنة 1984-1988م، وكذلك في حكومة إسحق رابين سنة 1992م، لكنها انسحبت منها سنة 1994 بعد بدء محاكمة زعيمها اريه درعي بتهمة الاختلاس، وعادت وشاركت في حكومة نتنياهو سنة 1996م وكذلك حكومة باراك سنة 1999م، ثم عادت وانسحبت من الحكومة لاتهامها باراك بتقديم تنازلات للفلسطينيين، وانضمت إلى المعارضة وصوت أنصارها لصالح شارون في انتخابات رئاسة الوزارة سنة 2001م ضد باراك، وشاركت في حكومة شارون الأخيرة سنة 2003م بفعالية.

ملاحظات عامة على مشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية.

1- شاركت الأحزاب الدينية في كل الحكومات الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، بغض النظر عن أسماء الأحزاب التي شاركت في الائتلافات الحكومية، مما أكد استمرارية وجودها قرب مراكز صنع القرار السياسي وإسهامها فيه بصورة أو أخرى، مما ساعدها بالحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

2- كانت مشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات المختلفة من خلال توليها بعض الوزارات التي تبدو هامشية والتي لها علاقة بالتنشئة الثقافية والدين والشؤون الاجتماعية وكذلك المؤسسات التعليمية. لكن هذا الأمر هيأ لها الفرصة للسيطرة على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ومكنها من فرض تصوراتها للهوية السياسية والروحية للدولة، ومكنها من المساهمة في تنشئة أجيال من الشباب اليهودي المتعصب، والذي قلب ميزان القوى السياسية لصالحها في المدى الطويل.

3- استفادت الأحزاب الدينية من سيطرتها على وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية في تقوية موقعها داخل المجتمع والدولة، وقد استغلت الأحزاب الدينية هذه الوزارات لتطبيق المعايير المتشددة للتهويد، وتقرير حقوق المواطنة والحصول على الدعم والمعونات.

4- أبدت الأحزاب الدينية بشكل عام درجة من الانفتاح السياسي على الحكومات الإسرائيلية سواء العمالية أو اليمنية التي شاركت فيها، مما يشير إلى نوع من الانتهازية السياسية والبراغماتية في تصرفاتها مما يتناقض مع مواقفها الدينية المتشددة.

5- ظهر اتجاه واضح لدى الأحزاب الدينية خاصة الحركة الحريدية نحو اليمين وتأييد الائتلاف مع الحكومات اليمنية بقيادة الليكود وتأييد انتخاب رئيس للوزراء منها نتنياهو وشارون على حساب حكومات العمل. وذلك رغبة في التخلص والانتقام من التمييز ضد السفرديم الذي مارسته القوى العمالية من الاشكنازيم في السنوات الأولى لقيام الدولة، ورفض التوجهات اليسارية لحزب العمل وتحالفه مع القوى العلمانية، فهم يرون بأن حزب الليكود أكثر تعاطفا مع الشؤون الدينية من حزب العمل، وكذلك بسبب الرشوات التي قدمها اليمين

المتطرف إلى الجماعات الدينية في مجال زيادة عدد طلاب المدارس الدينية الذين تم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية بسبب تكريس حياتهم لدراسة القانون اليهودي[40].

دور القوى الدينية في المؤسسة العسكرية:

تراوحت مواقف الأحزاب الدينية من المؤسسة العسكرية بين قبول الخدمة في هذه المؤسسة واعتبار ذلك واجباً على كل مواطن في إسرائيل، ولا مبرر للإعفاء من الخدمة العسكرية بسبب الدراسة في المعاهد التلموذية، ويمثل هذا التيار حزبا المفدال وميماد.

ويحاول هذا التيار المساهمة في التعبئة الروحية للجنود والضباط في المؤسسة العسكرية، وتشجيع الروح العسكرية بين الشباب الإسرائيلي استناداً إلى العقيدة العسكرية المستمدة من التعاليم الدينية، حيث يتم تدريس التوراة وتعاليمها في وحدات الناحال والجدناع التابعة لوزارة الدفاع.

كما يلحق بكل وحدة عسكرية حاخام عسكري لإعطاء المحاضرات الدينية. وعلى الجهة الأخرى وقفت الأحزاب الأصولية مثل اغودات إسرائيل وشاس موقفاً معارضاً للخدمة في المؤسسة العسكرية وقد بدأت المعارضة من قبل حزب اغودات إسرائيل حين أقر قانون الخدمة الإلزامية سنة 1950م، حيث طالب هذا الحزب بإعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية بهدف إعداد جيل من الحاخامات لتعويض الذين قتلوا أبان الفترة النازية، وتزايدت ضغوط الأحزاب الدينية في هذا المجال حين استلم الليكود الحكم ومحاولته إرضاء الجماعات الدينية لكسب تأييدها لمشاريعه التوسعية، وظهور قوى دينية جديدة مثل غوش امونيم وحركة شاس التي تبنت المطالب نفسها وترجع أسباب معارضة هذه الجماعات للخدمة في المؤسسة العسكرية لعدة أسباب نذكر منها[41]:

1- عدم اعتراف هذه القوى بشرعية الدولة لأنها قامت على أساس علماني، ولذلك يرفضون المساهمة في مؤسساتها بما فيها المؤسسة العسكرية.
2- ادعاء الجماعات الأصولية بأنها تؤدي واجبها تجاه الوطن من خلال مواظبتها على التعبد والدروس الدينية لحماية الوجود الروحي والأخلاقي للدولة ، كما يحارب

الجنود بالسلاح لحماية الدولة.

3- التخوف من الابتعاد عن التعاليم الدينية خلال الخدمة العسكرية، خاصة وأن الخدمة في الجيش تفتح المجال للاختلاط مع فتيات غير محتشمات.

وظهر في السنوات اللاحقة تيار من القوى الدينية الأصولية يطالب بالإعداد الديني والعسكري من خلال مدارس خاصة مثل مركز اراف والتي انجبت غوش امونيم وكاخ وغيرها من الحركات المتطرفة، وتؤمن هذه الحركات بالعمل السري والإرهاب ضد السكان العرب وتعمل على حشد الشباب المسلح في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطالب الجنود والضباط في الجيش الإسرائيلي بعدم الانصياع للأوامر العسكرية التي تطالبهم بوقف الاستيطان أو إخلاء المستوطنات.

ملاحظات بخصوص علاقة التيارات الدينية بالمؤسسة العسكرية:

1- تقوم المؤسسة العسكرية في إسرائيل بمجموعة من الأدوار المركزية في الحياة السياسية والاجتماعية، فهي تمتد في نشاطها إلى مجالات التعليم والثقافة والزراعة والصناعة والسياسة الخارجية وغيرها، وتتقاطع جهودها في هذا المجال مع نشاطات القوى الدينية مما جعل الطرفين يتنافسان على الاستئثار بالميزانيات العامة للدولة.

2- ينظر للمؤسسة العسكرية باعتبارها رمزاً للوحدة الوطنية وأنها بمثابة بوتقه الانصهار لليهود القادمين من مختلف أنحاء العالم، ويتناقض هذا الدور في أحد أوجهه مع توجهات بعض الأحزاب الدينية الرئيسية مثل شاس على استثارة الروح الطائفية والعرقية لدى اليهود الشرقيين، وتقديم نفسها كممثل ومدافع عن حقوق الطبقات الفقيرة في المجتمع ضد الاستغلال الذي تقوم به قيادة الدولة من الاشكنازيم.

3- تركز الأحزاب الدينية على الأمور الدينية وقضايا الرفاه الاجتماعي في برامجها ومرشحيها على حساب قضايا الأمن، وأبدى زعماؤها جهلاً في الأمور الأمنية مما أسهم في أبعادها عن النفوذ في المؤسسة العسكرية، وكذلك غيابها عن مراكز صنع القرار التي لها علاقة بالأمن والسياسة الخارجية، فقد أبعدت الأحزاب الدينية عن المشاركة في مجلس

الوزراء المصغر ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست، مما يضعف دورها في الحياة السياسية.

تشكل العقيدة القتالية للمؤسسة العسكرية المستندة إلى التراث التاريخي لليهود، والمستمدة من الشرائح اليهودية في قتال الأعداء، والتركيز على الجوانب الروحية في إعداد القوات المسلحة نقطة التقاء بين مواقف الأحزاب الدينية والمؤسسة العسكرية، وساعد على قيام تعاون بين الطرفين في هذا المجال.

كما اشترك الطرفان في استبعاد الأقلية العربية من مؤسساتهما استناداً إلى المقولات الدينية والعنصرية، وأظهر عداء شديداً للعرب بشكل عام.

دور القوى الدينية في مجال السلطة القضائية:

تتكون السلطة القضائية في إسرائيل من نوعين من المحاكم هما[42]:

الأول: المحاكم المدنية العادية وهي التي تسير وفق قوانين مدنية سنتها السلطة التشريعية، وهي ذات صلاحيات غير مقيدة للبث في قضايا ذات موضوعات متنوعة، وتنقسم إلى ثلاثة مستويات وعلى رأسها محكمة العدل العليا.

الثاني: المحاكم الخاصة أو المتخصصة وهي التي تقام بناء على قوانين خاصة ولأهداف معينة، ويقتصر دورها على البتّ في قضايا محدده ومنها: المحاكم الدينية والعسكرية والبلدية ومحاكم العمل والمرور وغيرها.

وسوف نبدأ أولا بمعالجة موقف القوى الدينية من محكمة العدل العليا، ثم يكون تركيزنا على المحاكم الدينية بشكل خاص نظراً لارتباطها بالقوى الدينية أكثر من غيرها، ويلاحظ هنا بأن المحاكم الدينية على مختلف أنواعها تخضع لإشراف وزارة الأديان وليس لوزارة العدل.

محكمة العدل العليا:

بقيت محكمة العدل العليا حتى العقدين الأخيرين تمتنع عن التدخل في القضايا السياسية. لكن بدأ التغير في سلطة المحكمة ودورها منذ انتخاب اهارون باراك رئيسا للمحكمة الذي قاد ثورة دستورية عن طريق التحول عن المنهج التقليدي للمحكمة وإعطائها حق التدخل في الأمور السياسية، وأنه يمكن وضع كل شيء أمام المحكمة خاصة تلك المواضيع التي تخص علاقة الدين بالدولة، وأجبرت الكنيست على الأخذ بآرائها كما أثر في تشكيل المحكمة وتقرير دورها من خلال استبعاد التيارات الدينية عن تركيبة المحكمة بحيث يصفها الأصوليون المتدينون بأنها أصبحت مجلساً للحكماء العلمانيين مقابل مجلس الحكماء اليهود للأصوليين، وتم وصف رئيسها بأنه الحاخام الرئيس لإسرائيل العلمانية[43] وتشعر التيارات الدينية في إسرائيل بنقص تأثيرها في المحكمة رغم أهميتها في وضع معايير القيم للمجتمع الإسرائيلي. وقد أظهرت محكمة العدل العليا في الفترة الأخيرة مواقف كثيرة معادية للتيارات الدينية سواء فيما يتعلق بمسألة الهويّة وشروط الانتخابات.

المحاكم الدينية:

هناك في إسرائيل أربعة أنواع من المحاكم الدينية: الأولى لليهود والثانية للدروز والثالثة للمسلمين والرابعة للمسيحيين وسوف تقتصر الدراسة هنا على المحاكم الدينية لليهود.

تسير هذه المحاكم حسب القوانين الدينية الواردة في الكتب السماوية لمختلف الطوائف وهي تقسم إلى محاكم بدائية ومحاكم استئناف، ويقع مقر محكمة الاستئناف الدينية في القدس، وتسهم المؤسسة الدينية في اختبار قضاة هذه المحكمة من خلال عضوية الحاخامين الأكبرين لإسرائيل في لجنة تعيين القضاة بالإضافة إلى قاضيين من المحكمة الدينية القائمة ووزير الأديان ووزير آخر تنتدبه الحكومة، بالإضافة إلى عضوين من الكنيست وعضوين من نقابة المحامين.

وبحكم منصبهما يكون الحاخامان الأكبران في إسرائيل وكذلك عدة حاخامات محليين

أعضاء في المحكمة، مما يجعل هناك علاقة بين تدرج المناصب الدينية والمناصب القضائية في المحكمة الدينية[44]. تختص المحاكم الدينية بسلطة البت في القضايا الشخصية كالزواج والطلاق.

كما أنها تشارك المحاكم المركزية البت في بقية القضايا الشخصية مثل التبني والوصاية والنفقة والإرث إذا رأى أصحاب هذه القضايا عرضها على المحاكم الدينية وإلا فإنها تعرض على المحاكم المدنية، وتحكم المحاكم الدينية اليهودية بموجب الشرائع اليهودية، وقضاتها وموظفوها يتقاضون رواتبهم من الدولة ويعتبرون موظفي دولة.

أما علاقة القوى الدينية بالسلطة القضائية فتتمثل بمجموعة من المتغيرات أهمها:

1- إن حكم المحاكم الدينية يكون وفق الشرائع اليهودية والتعليمات الدينية التي يكون للقوى والمرجعية الدينية تحديدها وشرحها.

2- يشارك الحاخامان الأكبران اللذان يمثلان المرجعية الدينية للطوائف الشرقية والغربية في محكمة الاستئناف الدينية العليا، وقضاة المحاكم الدينية من رجال الدين اليهودي، ويتم تعينهم من قبل رئيس الدولة وفق قانون خاص لذلك.

3- تتحكم وزارة الأديان التي يرأسها غالباً أحد حاخامات الأحزاب الدينية في عمل المحاكم الدينية وهي التي تدفع رواتب قضاة هذه المحاكم.

4- تساهم الأحزاب الدينية من خلال عملها في الحكومة والكنيست في اختيار أعضاء محكمة العدل العليا، وقد جرى العرف على أن يمثل اثنان من رجال الدين ضمن محكمة العدل العليا.

5- لا تنظر محكمة العدل العليا، في القضايا المعروضة أمام المحاكم الدينية، ولا تملك حق استئناف القضايا المقدمة للمحاكم الدينية.

التمثيل في الكنيست:

تملك الأحزاب الدينية وزناً وتأثيراً في النظام السياسي يفوق كثيراً ما تملكه من مقاعد في الكنيست، فهي تمارس نشاطات واسعة في المجالات: الدينية والثقافية والاجتماعية

على حساب النشاطات السياسية كما سبق ذكره.

ويلاحظ المراقب لعملية تمثيل الأحزاب الدينية في إسرائيل أن هذه العملية قد مرت بمراحل مميزة (انظر الجدول رقم 1) كانت في أغلبها تسير نحو تصاعد قوة الأحزاب الدينية، وكانت أعلى نسبة تمثيل سنة 1999م حيث وصلت إلى 27% ويليها سنة 1996م حيث وصلت إلى 23% وكانت أقل نسبة تمثيل سنة 1951 وسنة 1981م حيث وصلت النسبة إلى 13% وقد خضعت هذه النسبة لتأثير عدد من العوامل المتعلقة بطبيعة الحكم ونوعية المهاجرين وكذلك طبيعة الصراع والسلام من المنطقة ويمكن تقسيم هذه المراحل على النحو التالي(45):

1- المرحلة الأولى منذ 1948-1977م:

حصلت الأحزاب الدينية خلال هذه الفترة على حوالي 16 مقعداً من مقاعد الكنيست كمعدل عام، وكانت حصتها من إجمالي الأصوات الانتخابية حوالي 12%.

وقد برزت سيطرة حزب المفدال على المقاعد التي حصلت عليها المعسكر الديني خلال هذه الفترة، ووصلت نسبة مقاعده إلى 70%، بينما شاركه حزب اغودات إسرائيل في اقتسام بقية المقاعد وبلغت نسبة تمثيله حوالي 30% من أصوات المعسكر الديني.

2- المرحلة الثانية منذ 1981 –1984م:

تراجع تمثيل الأحزاب الدينية في إسرائيل في بداية هذه الفترة في انتخابات 1981م ووصل إلى 8 مقاعد توزعت بين 6 مقاعد للمفدال و4 مقاعد لحزب اغودات إسرائيل، ووالت نسبة تمثيل الأحزاب الدينية في التراجع في الانتخابات اللاحقة سنة 1984م، حيث وصلت إلى 6 مقاعد توزعت بين 4 مقاعد للمفدال ومقعدين لاغودات إسرائيل.

وتعكس هذه المرحلة تقلصاً لنفوذ المعسكر الديني بشكل عام وانخفضاً واضحاً في شعبيتها. ويمكن تفسير هذا التراجع في قوة المعسكر الديني إلى صعود معسكر اليمين بقيادة الليكود وسيطرته على الحكم وطرحه مجموعات من التصورات الدينية البديلة لمقولات الأحزاب الدينية وعدم ثقة كثير من الجماعات المتدينة للتحول الذي أبداه المفدال

نحو اليمين والائتلاف مع الليكود[46].

3- المرحلة الثالثة منذ 1988م وحتى الآن:

شهدت بداية هذه الفترة صعود حركة شاس كممثلة للتيار الأصولي الحريدي والطوائف الشرقية، وفي الوقت نفسه بدأ تمثيل المعسكر الديني بالتعاظم حتى وصل إلى حوالي 17.5% من إجمالي الأصوات الانتخابية.

وقد تراوح تمثيل المعسكر الديني خلال هذه الفترة ما بين 18 مقعداً سنة 1988م حتى وصل إلى 27 مقعدا سنة 1999م، وحصلت شاس على الجزء الأكبر من التمثيل من بين الأحزاب الدينية ووصلت نسبة تمثيلها في الكنيست الأخير سنة 1999م إلى 17 مقعداً، وبالتالي أصبحت ثالث كتلة حزبية في الكنيست بعد العمل 24 مقعدا والليكود 19 مقعداً أما الأحزاب الدينية الأخرى فقد حافظت على نسبة أقل من شاس، فبقي حزب أغودات إسرائيل الذي شكل حزباً جديداً باسم يهودات هتوراة يتراوح تمثيله بين 4–5 مقاعد بين سنة 1988–1999م، أما حزب المفدال فتراوح تمثيله بين 5–9 مقاعد خلال هذه الفترة.

وترجع أسباب تعاظم قوة القوى الدينية في إسرائيل في الانتخابات والكنيست في السنوات الأخيرة إلى جملة أسباب نذكر منها:

1- أسلوب الانتخاب الجديد الذي أتاح للناخبين المتدينين تقسيم أصواتهم في الانتخابات لمصلحة حزب ديني ولمصلحة زعيم الليكود.

2- الإحساس أن الهوية اليهودية مهددة بعد ردود الفعل العنيفة ضد الجماعات الدينية بعد اغتيال رابين، مما دفع نحو زيادة إقبال الجماعات الدينية على التصويت في الانتخابات.

3- تزايد حجم الجماعات الدينية نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد المتدينين بسبب كثرة الإنجاب لديهم.

4- تأييد الجماعات الفقيرة في مدن التنمية والأحياء الفقيرة الأحزاب الدينية نتيجة توسيع الأحزاب الدينية لنشاطها في خدمة هؤلاء.

5- الاستفادة من التجارب السابقة في اكتشاف عجز الأحزاب الدينية وضعفها حين خرجت من الوزارة من 92-96، والعمل على إدارة الحملات الانتخابية بكفاءة أكثر والعمل على توفير شخصيات قيادية أفضل.

وقد أدى ازدياد قوة الأحزاب الدينية في إسرائيل في الفترة الأخيرة إلى انتشار نمط جديد من الدعاية الانتخابية يقوم على استخدام التعاويذ واللعنات وكتب الحجب، والتبارك بالأولياء مما جعل الزعماء والمرشحين للكنيست يحرصون على زيارة المقامات المقدسة والمشاركة في الاحتفالات الدينية.

جدول رقم (1)

وزن أحزاب الصهيونية الدينية في دورات الكنيست المختلفة

دورة الكنيست	تاريخها	الصهيونية الدينية	الأغودات الحراديم	المجموع	الأحزاب الفائزة بالمقاعد
1	1949	12	4	16	الجبهة الدينية الموحدة
2	1951	8	5	13	مزارحي + هبوعيل مزراحي+ أغودات إسرائيل + بوعالي أغودات إسرائيل
3	1955	11	6	17	مزراحي +هبوعيل مزراحي + الجبهة التوراتية (أغودات + بوعالي أغودات)
4	1959	12	6	18	المفدال + الجبهة التوراتية
5	1961	12	6	18	المفدال + أغوادات إسرائيل + بوعالي أغوادات
6	1965	11	6	17	المفدال + الأغوادات بشقيه
7	1969	12	6	18	المفدال + الأغوادات بشقيه
8	1973	10	5	15	المفدال + الجبهة الدينية (الأغوادات بشقيه)
9	1977	12	5	17	المفدال + الأغوادات بشقيه
10	1981	9	4	13	المفدال + تامي + الأغوادات بشقيه
11	1984	4	9	13	المفدال + شاس+ موراشاه + الأغوادات
12	1988	5	13	18	المفدال + شاس + ديغل هتوراة
13	1992	6	10	16	المفدال + يهودية التوراة + شاس
14	1996	9	14	23	المفدال + شاس + يهودية التوراة
15	1999	6	21	27	المفدال ديغل هتوراة شاس
16	2003	6	5	22	المفدال ديغل هتوراة شاس

الخاتمة

لعبت الديانة اليهودية والقوى الدينية دوراً بارزاً في قيام إسرائيل، وقد أعطى الصهاينة المتدينون ولاءهم للدولة انطلاقاً مع معتقداتهم الدينية، فهم يؤمنون بأن الدولة الإسرائيلية ما هي إلا انعكاس لاستمرارية العلاقة والميثاق بين الله والشعب اليهودي، وهم يدعون إلى إعادة دمج الدولة في الدين، أما الجناح الأصولي ومع تحفظه على علمانية الدولة فإنه قبل بها وشارك في بعض مؤسساتها خاصة الكنيست.

وعرفت وثيقة إعلان الدولة في إسرائيل بأنها دولة يهودية وبررت قيامها على أسس تاريخية ودينية معاً، وكانت المشاعر الدينية موجودة باستمرار بين كبار القادة الإسرائيلية وإن كانوا يتبنون العلمانية كموقف سياسي، ومنذ البداية سادت حالة من الغموض في علاقة الديانة والصهيونية والدولة ومسألة الهوية الوطنية، وتم تجميد إثارة هذه المسائل لصالح حشد الطاقات للصراع الخارجي ضد العرب.

ويلاحظ المتتبع لدور القوى الدينية في إسرائيل بأن هذا الدور مرّ بعدة مراحل بين الشد والجذب، وحدثت تحولات جذرية على مواقف ودور القوى الدينية، فقد بدأت المرحلة الأولى منذ قيام إسرائيل وحتى سنة 1977 بالتحالف بين حزب الماباي العمل الذي كان يسيطر على الحكم والحركة الصهيونية مع حزب المفدال الذي يمثل الصهيونية الدينية ولكن السيطرة الحقيقية كانت لحزب الماباي الذي ساعد تفوقه داخل البرلمان في منحه الحرية لاختيار الأحزاب الصغيرة التي يدخلها في حكوماته، وبالرغم من تضاؤل نسبة تمثيل القوى الدينية إلا أنها استطاعت صبغ الدولة بلونها الواضح وحالت دون وضع دستور، وعملت على تطبيق الشريعة اليهودية في الحياة الاجتماعية خاصة في مجال القيم والتربية.

أما المرحلة الثانية فقد تمثلت بزيادة نفوذ القوى الدينية وقدرتها على المناورة من خلال تحالفها مع الليكود سنة 1977 وإسقاط حزب العمل، وقد استفادت القوى الدينية من ذلك في تحقيق إنجازات لصالح تجنيد القوى الشعبية من السفرديم لصالحها، ومحاولة وضع

معايير دينية للسلوك الاجتماعي خاصة في مجال التعليم وسن القوانين والحصول على التمويل لمؤسساتهم.

أما المرحلة الثالثة فقد شهدت حالة من التأزم بين القوى الدينية والعلمانية خاصة بعد مقتل رابين سنة 1995، وما زالت هذه المرحلة مستمرة، ووصلت إلى درجة استخدام القوة ضد الطرف الآخر، وتزايدت حدة الأزمة والاستقطاب داخل المجتمع بظهور ما سُمّي بالثورة العلمانية، والتي قدمت كمشروع متكامل للكنيست سنة 2000م، من أجل إخضاع التعليم الديني للرقابة الحكومية وفرض الخدمة الوطنية على من لا يؤدون الخدمة من الجماعات الدينية والمطالبة بإلغاء وزارة الأديان(47).

لقد حدثت هذه التغيرات والمواقف نتيجة عدة مدخلات دولية ومحلية، ويمكن في هذا المجال رصد عدة مدخلات ومؤثرات دولية لعبت دوراً في هذه التحولات نذكر منها:

1- زيادة المد الأصولي على مستوى العالم والتي سمّاها بعض المهتمين بظاهرة "الرجوع لله" وإحياء المعتقدات الدينية بعد خيبة الأمل التي بنيت على الدولة في ضبط المجتمع وإصلاحه، وتفاقمت هذه النظرة في ظل ظاهرة العولمة والخصخصة وأُفول سيادة الدولة، مما جعل القوى الأصولية والدينية تتكتل للدفاع عن نفسها ومواجهة الخوف من الآخرين والتحديات الخارجية.

2- تراجع حدة الصراع العربي الإسرائيلي بعد انطلاق عملية التسوية السياسية مما أدى إلى تخفيف حدة التهديد الخارجي الذي ساهم في توحيد المجتمع الإسرائيلي، والتحوّل للصراعات الداخلية التي تم تجميدها في السابق، فظهر الصراع بين القوى الدينية والعلمانية على المكشوف في إسرائيل.

3- تعزيز التقارب والتنسيق المسيحي اليهودي في أمريكا بعد وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في أمريكا بقيادة الرئيس الأمريكي بوش، وزيادة دعم اليمين المسيحي لإسرائيل والقوى اليهودية، انطلاقاً من دعاوى دينية والعمل على الإعداد لعودة المسيح المنتظر مما دعّم القوى اليمينية والدينية في إسرائيل على حساب القوى اليسارية.

أما على المستوى المحلي، فقد حدثت جملة تطورات أثرت بصورة مباشرة في قوة القوى الدينية وفعاليتها في إسرائيل نذكر منها:

1- تحول موقف اليهود الشرقيين –السفرديم- وهم الأكثر تديناً من تأييد المعسكر العمالي في البداية ثم الليكود فيما بعد، وخيبة أملهم في الحصول على أنصاف المجتمع الإسرائيلي لهم وتحقيق مطالبهم، مما دعاهم إلى تكوين أحزاب دينية خاصة بهم مثل شاس وديغل هتوراة مما زاد من قوتهم التفاوضية مع الأحزاب الحاكمة.

2- الانقسام الديني العلماني بما يخص الهوية الوطنية ومدى يهودية الدولة، وبدأ كل طرف يعرّف نفسه بأنه عكس الآخر، فقد اتهم العلمانيون القوى الدينية بالرجعية والتخلف وعدم مجاراة العصر، بينما وصفت القوى الدينية التيار العلماني بالانحراف والانفلات والإغراق في اللذات.

3- تحول القوى الدينية الصهيونية نحو اليمين خاصة فيما يتعلق بالاستيطان والسياسة الخارجية، مما ساهم في زيادة الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي، فبعد أن كان المفدال والصهيونية الدينية تشكلان حلقة الوصل بين المعسكر الصهيوني العمالي والمعسكر الديني انشقت عن هذا المعسكر وانجذبت إلى المعسكر اليميني الأقرب إلى مواقفه في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

4- فشل الثورة العلمانية والمدنية التي كانت تستهدف تقليص سلطة الأحزاب الدينية والتي قادتها الأحزاب اليسارية بقيادة باراك ومحكمة العدل العليا بقصد إلغاء وزارة في الأديان ومطالبة أعضاء الأحزاب الدينية بالخدمة في الجيش ووقف دعم المدارس الدينية.

5- ظهور الحركات المتطرفة التي تدعو إلى استخدام العنف على أسس دينية وقيامها باغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، والقيام بأعمال إرهابية ضد العرب، والتهديد بالعصيان المدني لمقاومة الانسحاب من غزة والمستوطنات.

وأخيراً يمكن القول بأن العلاقة بين القوى الدينية والعلمانية ستبقى متأرجحة مستقبلاً،

وتقع تحت تعاظم تأثير المدخلات الدولية والمحلية دون وجود استقرار حقيقي، وإن كان المجتمع الإسرائيلي بشكل عام يتجه نحو زيادة قوة التيارات الدينية والالتزام الديني على حساب القوى العلمانية. ولكن هذه القوى الدينية ليست موحدة، فهي تمثل فرقاً وجماعات تُكَفِّر بعضها بعضاً، وزادت الانقسامات الدينية بسبب تعدد مصادر الهجرة والارتباط الديني المتعدد للجماعات العرقية، وتعاظم الخلافات حول تصنيف اليهود دينياً من قبل دار الحاخامية.

الهوامش:

(1) انظر تعريف القوى الدينية في كلٍ من: Zarembski Laura S., Israel's Religious Right Not a Monlith, Middle, East Quarterly , Vol. V11, No2, June, 2000, pp.23-24. الشامي رشاد، **القوى الدينية في إسرائيل**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1994م.

(2) عن دار الحاخامية انظر: أفرايم وتلحمي، مناحم، **معجم المصطلحات الصهيونية**، دار الجليل، عمان، 1988م، ص423.

(3) كركوتسكين، أمنوان وسيغف، توم، إلا "شاس"؟!، **سلسلة أوراق إسرائيلية**، مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001م، ص47.

(4) Zarembski, Laura S., Op. Cit. p. 23-24.

* يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الأحزاب في دراسة أخرى للباحثين عن الأحزاب الإسرائيلية ودورها في السياسة الخارجية.

(5) لمزيد من المعلومات عن الأحزاب الرئيسية ونشأتها وأيديولوجياتها يمكن الرجوع إلى: أبو حسنة، نافذ، **الأحزاب الصهيونية في 100 عام، معهد الدراسات السياسية**، إسلام أباد، 1997م. الخوالدة، عبدالسلام، **الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، 2000م.

* Rael Isaac, Party and Politics in Israel, Praeger, London, 1982.

* Adam Garfinkle, Politics and Society in Modern Israel, M. E. Sharpe, N.Y (New York), 1996.

(6) انظر بخصوص الحركات الدينية في كل من: بركات، نظام، **حركات الاحتجاج في المجتمع الإسرائيلي**، عدد 13، مجلة الدبلوماسي، الرياض، إبريل 1990م، ص113-114. يشاي، ياعيل، **جماعات المصالح في إسرائيل**، الملف نقوسيا، عدد 9، ص 57، يناير 1988م.

(7) عن حركة غوش أمونيم راجع: كهانا، مائير، **شوكة في عيونكم**، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان، 1985م.

(8) دليل إسرائيل عام 2004م، تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004م.

(9) عن كارتا، ناطوري، انظر: أفرايم و تلحمي، مناحيم، **المرجع السابق**، ص310. الشامي، رشاد، **القوى الدينية**، ص315- 345.

(10) دليل إسرائيل عام 2004م، **المرجع السابق**، ص330-334. **وكذلك:**

Sami Chetrit, Mizrahi Politics in Israel: Between Integration and Alternative, Journal of Palestine Studies, Beirut, Vol. XXIX, No.4, Summer 2000, pp. 56-59.

(11) Sprinzad , Ehud, Gush Emunim, American Jewish Committee, New York, 1986. p.22.

(12) دليل إسرائيل لعام 2004م، ص304-305.

(13) كركوتسين، أفنون وسيغف، توم، **المرجع السابق، ص**46-47.

(14) Sandler, Shamuel, etal, The Religious- Secular Divide in Israel Polities, June 1999. Middle East Policy, Vol. V1 No. 4, p.138.

(15) Zarembski, Laura S., Op. Cit, P.23.

(16) انظر في ذلك: Zarembski, Laura S, op.cit. , P.24. الشامي، رشاد، **القوى الدينية**، المرجع السابق.

(17) انظر تعريف الأصولية الدينية في: لوستك، أيان، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة حسني زينه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991م، ص 10.

Israel Yearbook and Almanac,1996, Vol. 50, published by IBRT, Translation Documents Ltd. Jerusalem, 1996, pp. 78-79.

(18) شيلغ، يائير، **المتدينون الجدد**، ترجمة سعيد عياش، مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2002م، ص162-164.

ويمكن متابعة بقية الانقسامات الدينية والاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي في محمود عبد الظاهر، تعدد الجماعات اليهودية داخل إسرائيل، ندوة مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، 2002م.

(19) انظر في ذلك: المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام**، القاهرة، 1975م، ص455-458. جارودي، رجاء، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية دار الغد العربي**، القاهرة، 1996م، ص33-53. ظاظا، حسن، **الفكر الديني الإسرائيلي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971م.

(20) الشامي، رشاد، **إشكالية الهوية في إسرائيل**، المجلس الوطني للثقافة الكويت، 1997م، ص 254.

(21) انظر في ذلك: المسيري، عبد الوهاب، **المرجع السابق**. جاد، عماد، **الانتخابات الإسرائيلية**،

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1999م.

Hertzberg, Arther, A Historical Analysis and Reader, Herzel press, New York, 1966.

(22) Conor Cruise Obrien, The State of the Zionist State, Middle East، Vol. VII, No. 2, June, 2000.

وانظر أيضاً: سليم، محمد عبد الرؤوف، تاريخ الحركة الصهيونية، معهد البحوث العربية، القاهرة، 1974م.

(23) انظر ملخصات لأهم أفكار هؤلاء الكتاب في كل من: الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، إشراف أنيس صايغ، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، 1970م. Hertzberg - Arther, Op. cit.,

(24) انظر كل من: هرتزل، يوميات هرتزل، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، 1962م، ص12.

- Arian, Alan, Ideological change in Israel, the press of cas western Reserve University cleve land, 1968.p.8.

- Herzel, Theodor, the Jewish State, An Attempt at a Modern solution of the Jewish Question, London, 1939.

(25) انظر مقررات المؤتمر الصهيوني الأول في:

The standard Jewish Encyclopedia, edited by Cecil Roth, Mossadah Publishing Co. Jerusalem, 1964.

(26) الشامي، رشاد، إشكالية الهوية في إسرائيل، المرجع السابق ص255-258.

(27) انظر أسباب معارضة بعض التيارات الدينية للصهيونية في كل من:

- Zionism Now, land for people، The Economist, July 11 the، 1992. p.22.

- Sandler, Shamwel, the Religious- Secular Divide in Israel Politics, Middle East Policy, Vol. V1 No. 4 June, 1999, p. 141.

(28) الشامي، رشاد، **القوى الدينية**، المرجع السابق، ص88-93.

(29) عن فكر بن غوريون وتصوراته لطبيعة الدولة اليهودية، انظر:

Ben Gurion, Rebirth and Desting of Israel, Philosophical library, New York, 1954.

(30) عن الصهيونية الحديثة انظر:

- Iian Pappe, Israel At Crossroads between civic Democracy and Jewis Zealotocracy, Journal of Palestine studies، Vol. XXXIX, No.3 spring 2000, pp.42-43.

- جابر، أحمد، المؤرخون الجدد في إسرائيل، رؤية أخرى عدد 30 شهر 10 سنة 99 ص26-31.

- ايرليخ، افيشاي، نقد فكرة ما بعد الصهيونية، رؤية أخرى، القدس عدد 22، شهر 6 سنة 1998م، ص29-32.

(31) الجدل حول الدين والدولة انظر:

أ- الشامي، رشاد عبد الله، إشكالية الهوية في إسرائيل، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1997م.

ب- بشارة، عزمي، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، 1996م.

(32) Badi , Josef, Fundamental Laws of Israel, Twayne Publishing In New York, 1961.

- ويمكن الرجوع إلى ترجمة كاملة للوثيقة باللغة العربية في محمد أبو الهيجا، نظام الحكم الإسرائيلي. ومؤسساته، حيفا، 1996 ص39-45، وكذلك على موقع الإنترنت: http://www.arabynet.com

(33) انظر بخصوص الاتفاق العملي المؤقت والنتائج التي ترتبت عليه في رشاد الشامي، القوى الدينية، المرجع السابق ص58-62 وص74-76

(34) انظر بخصوص إنجازات الأحزاب الدينية في إسرائيل كلا من"

- Arian Alan, Ideological change in Israel, Cleve land The Press of case Western Reserve University, 1968.

- الشقافي، خليل، بنية النظام السياسي وصناعة القرارات في إسرائيل بحث مقدم إلى حلقة دراسية حول الكيان الصهيوني، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، نوفمبر، 1986م، ص24.

- رزوق، اسعد، قضايا الدين والمجتمع الإسرائيلي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

(35) انظر حجج ومبررات الأحزاب الدينية في رفض وجود دستور مكتوب في: الموسوعة الفلسطينية، إعداد عبد الرازق محمد الأسود، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1978م، ص202.

(36) Alan Dowty, Is Israel Democratic? Substance and Semantics in the Ethnic Democracy, Debate. Israel Studies, Vol. 4, No.2, 2000 pp.5-6. وكذلك:

Ari Dayan, The Debate Over Zionism and Racism: An Israel View, Journal of Palestine Studies, Vol. XXII ،No.3, Spring 1993, pp. 96-105.

(37) انظر بخصوص الانقسام بين التيارات الدينية بشأن المشاركة في مؤسسات الدولة. الشامي، رشاد، إشكالية الهوية في إسرائيل، المرجع السابق ص255-257. جاد، عماد، المرجع السابق ص67. باهر، شوقي، الحريديم والدولة الصهيونية، مختارات إسرائيلية مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام عدد 50، فبراير 1999م.

(38) انظر الإشكاليات الخاصة بتشكيل الحكومات الإسرائيلية المختلفة في كل من:

- Israel Yearbook and Almanc, 1996, IBRT, Publishers, Jerusalem, 1996, pp.260-261.

- الزرو، صلاح، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، رابطة الجامعين، الخليل، 1999م.

- الماضي، عبد الفتاح، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.

(39) انظر بخصوص تحول الأحزاب الدينية نحو اليمين:

Sprinzak , Ehud, Op.cit, P.20. The Economist, July 11th , 1992 p.21.

(40) عن الرشوات للأحزاب الدينية انظر: يهودا جولان، 141.5 مليون شيكل للحريديم، مختارات إسرائيلية، عدد 117، سبتمبر، 2004م، ص133.

(41) انظر بخصوص علاقة التيارات الدينية بالمؤسسة العسكرية: أبو حسنه، نافذ، المتدينون والعلمانيون في إسرائيل، المرجع السابق، ص60-61. عايد، خالد، المتدينون والعلمانيون في إسرائيل، جدل الوحدة والصراع، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 30 سنة 1997م، ص159.

(42) أبو الهيجاء، محمد، المرجع السابق ص191-192.

(43) دليل إسرائيل لعام 2004م، المرجع السابع، ص100-101.

(44) المرجع السابق.

(45) يمكن متابعة تمثيل الأحزاب الدينية في الكنيست في كل من: دليل إسرائيل عام 2004م، 172-186. جاد، عماد (محرر)، الانتخابات الإسرائيلية 2003م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2003م. التقرير الاستراتيجي، نتائج الانتخابات الإسرائيلية 2003م، مركز الشرق الأوسط، عمان، 2003م.

(46) بشارة، عزمي، مرجع سابق.

(47) عن الثورة العلمانية في إسرائيل انظر: عكاشة، سعيد، فاعلية الكنيست في مواجهة الحكومة السياسية الدولية، عدد 144، إبريل، 2001م، ص97. القميري، عطا، الانقلاب الديني يكمل حلقة الانقلاب السياسي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 11، سنة 1992م، ص242-246.

- Israel year book, Op. Cit, pp. 159-160.